بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة سياج لحماية الطفولة

وحدة الرصد والتوثيق والمناصرة

خلية الطوارئ

==========

Seyaj launches a campaign against the recruitment and involvement of children in armed conflict in Yemen

سياج تطلق حملة ضد تجنيد وإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة في اليمن

صادر عن منظمة سياج لحماية الطفولة

اليمن – صنعاء- ١٣نوفمبر ٢٠١١م

تطلق منظمة سياج لحماية الطفولة حملتها لوقف تجنيد وإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة في اليمن.

الحملة التي تنطلق اليوم الأحد ١٣ نوفمبر ٢٠١١م و حتى نهاية العام٢٠١١ كمرحلة أولى تخاطب جميع فئات الجيش والأمن سواء منها الموالية للثورة أو الموالية للرئيس صالح للمطالبة بسرعة تسريح كافة الأطفال المجندين وإعادة تأهيلهم ودمجهم.

وتأتي الحملة لمواجهة ظاهرة تجنيد واستغلال الأطفال المجندين والتي اتسعت مؤخرا بشكل لافت.

وتتضمن الحملة فلاشات تلفزيونية ورسائل عبر الـ SMS وملصقات ولافتات توعوية وندوة لمناقشة تجنيد الأطفال.

وقال أحمد القرشي رئيس منظمة سياج لحماية الطفولة إن تقارير حقوقية وإعلامية عديدة أكدت وجود أطفال مجندين في بعض الوحدات العسكرية لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر، وأن المشاهدات اليومية تؤكد وجود أطفال جنود في العاصمة وغيرها ينفذون مهام عسكرية وأمنية عدة بينها مهام قتالية.

وأضاف: لقد لاحظنا ارتفاع نسب إشراك الأطفال اليمنيين في النزاعات المسلحة وتجنيدهم في قوات الأمن والجيش ومع القبائل الموالية لأطراف الصراع في اليمن.

وأكد أن تجنيد الأطفال أمر يثير الجزع والخوف ليس باعتبارها ممارسات ترقى إلى جرائم حرب وتخالف قرارات مجلس الأمن الدولي (١٦١٢ لسنة ٢٠٠٥م) والقرار (١٨٨٢ لسنة ٢٠٠٩م)، بل ولما لها من تهديدات خطيرة على السلم والأمن والتنمية، كما أنها تمثل انتهاكا واضحا لحقوق الطفل ومصالحه الفضلى ومخالفة للقوانين الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الأطفال.

وأشار إلى أن اتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وقانون حقوق الطفل اليمني رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢م تؤكدان أن "الطفل هو كل إنسان لم يبلغ الـ١٨ من العمر، وقد جرمت تلك القوانين وغيرها من الشرائع الدولية تجنيد الأطفال أو استغلالهم أو إشراكهم في النزاعات المسلحة حيث اعتبرها القانون الدولي جريمة تختص بها المحكمة الجنائية الدولية بحسب (المادة ٨ /٢ – ب /٢٦) من نظامها الأساسي.

وعبر القرشي عن أمله في أن تتعاون الجهات المعنية وقيادات المؤسسات العسكرية في إيقاف ه ذه الظاهرة وإنهاء تجنيد الأطفال، كون ذلك واجب أخلاقي وقانوني يستوجب من الجميع تحمل مسئوليته في مواجهتها.